المحور الرابع: شبكات وشراكات السياسة العامة/ الحوكمة العالمية

أصبح مصطلح الشبكات من المصطلحات الشائعة خلال السنوات الأخيرة، وفي الكثير من الاختصاصات العلمية وقد استخدمه الباحثون في الكثير من العلوم منها هندسة الكمبيوتر والعلوم السياسية، والسياسات العامة والاقتصاد وعلم الاجتماع، من أجل وصف طبيعة العلاقات بين مجموعة من المكونات والعناصر التي يرتبط بعضها البعض في اطار علاقة من الاعتماد المتبادل لتأدية مهمة أو وظيفة معينة، والقاسم المشترك بين هذه المحاولات العلمية هو تركيز الباحثين على دراسة نمط التفاعلات والعلاقات التي تتم بين مجموعة من الأطراف في سياق محدد لتحليله.

أما في حقل السياسات العامة بدأ مصطلح الشبكات في ظهور خلال سبعينيات القرن العشرين، لإلقاء الضوء على حقيقة أن عمليات صنع السياسات العامة وتنفيذها لا تتم منفردة عن الفاعلين الحكوميين، انما تضم أيضا فاعلين مجتمعيين أخرين منها القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، واستخدم المصطلح في أدبيات السياسة العامة للإشارة إلى أشكال تنظيمية جديدة تضم في هياكلها أكثر من منظمة واحدة، حيث تعمل هذه المنظمات بأسلوب تعاوني لتحقيق أهداف محددة أو لعلاج بعض المشكلات التي يقتضي حلها تضافر جهود أكثر.

وتنشأ الشبكات حين تبدأ المنظمات المختلفة في التفاعل بشأن القضية محل الاهتمام المشترك، فغي محاولة لتنسيق الجهود والعمل الجماعي لتحقيق الأهداف المرغوبة، وربما هذا التفاعل بين المنظمات المكونة للشبكة اختياريا بين المنظمات المشاركة أو قد يكون نتيجة قرار أو تفويض يحتم تكوين الشبكة لتحقيق غاية محددة.

تعد شبكات السياسة العامة العالمية إضافة حديثة للحوكمة العالمية، وقد ظهرت هذه الشبكات بشكل رئيسي على المستوى الدولي، حيث تبحث عن الحلول والبدائل السياسية في مقابل افتقار الحكومة المركزية لهياكل مبتكرة في مختلف المجالات، وهي شراكات متعددة القطاعات تربط بين مختلف القطاعات ومستويات نظام الحكم، وتجمع بين الحكومات والمنظمات الدولية والشركات والمجتمع المدني.

تقدم شبكات السياسة العامة العالمية نموذجاً واعداً لكيفية التعامل مع المشاكل التي تواجه أنظمة الحكم لأن الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية معقدة لا يمكن حكمها من قطاع واحد أو مستوى واحد (المستوى الوطني) لأن هياكل الحوكمة مبنية على الشبكات قادرة على سد الفجوة بين القطاعات العامة والقطاعات الربحية وغير الربحية، ودمج الموارد البشرية والمالية لإيجاد حلول لمشاكل متعددة

الاتجاهات، وقد ظهرت الشبكات حول العديد من القضايا منها قضايا الصحة العامة والتنظيم المالي والجريمة الدولية والبيئة العالمية.

وفي مقابل الحديث عن شبكات السياسة العامة العالمية نجد مفهوم أخر تشاركي وهو الشراكة العالمية الذي تطور بشكل كبير في أدبيات السياسة العامة العالمية، إلا أنه عرف عديد من الانتقادات سواء داخل الأوساط الأكاديمية أو خارجها، وعلى الرغم من التوسع فإنه لا يزال مفهوم يفتقر للوضوح فعلى سبيل المثال يشير المفكر "دونيلي" **Donnelly** إلى أنه: "ليس من الواضح حتى ما إذا كان المقصود من دراسات السياسة العالمية أن تكون أسلوبًا وصفيًا أو توجيهيًا للتحليل". في الواقع، فإن صناع السياسات والعلماء ينتقدون وجود فائدة من الشراكة، وهي لا تستخدم كنموذج لشرح لماذا؟ أو كيف؟ قد تحدث نتائج سياسية معينة، أو كيفية تحقيق سياسات مختلفة، ورغم أنها لا تدعي بالضرورة أنها تفعل هذا، فإن الأداة التحليلية التي يقدمها برنامج الشراكة العالمية تبدو مقتصرة على الوصف، وتفتقر إلى القوة التفسيرية.

ونظرا للانتقادات الموجهة لمفهوم الشراكة العالمية، فإن الكثير من الأكاديميين يفضلون التحليل بمفهوم شبكات السياسة العامة العالمية، حيث يعد مفهوما هاما وواضحا في أدبيات الدراسة السياسية، حيث تسمح للمؤسسات والأفراد ببناء علاقات وتواصل فعال في ساحة العمل السياسي.

❖ **أهداف شبكات السياسة العامة العالمية:**

1/ تعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات السياسية.

2/ تطوير السياسات العامة لمواجهة التحديات العالمية.

3/ تعزيز حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية.

4/ تسهيل تبادل المعارف والخبرات في مجال السياسة العامة.

5/ تعزيز العمل الجماعي والشراكات المستدامة.

❖ **وظائف شبكات السياسة العامة العالمية:**

1/ وضع جدول الأعمال: يمكن لشبكات السياسات العامة العالمية أن تطرح قضايا جديدة على جدول الأعمال الدولي وأن تبادر إلى إجراء حوار عام بشأن القضايا المطروحة، إضافة إلى ذلك يمكنها من

إضـافة القضـايا ذات الأهمية بالفعل في جدول الأعمال العالمي من خلال صـياغة أهداف واضـحة ومركزة، وغالبا ما تبررها على أسس أخلاقية لا جدال فيها"، ويمكن للأفراد والجماعات أصحاب النفوذ وقوى الإقناع المناسبة أن يخلقوا رؤية مشتركة ويقنعوا الجهات الفاعلة المهمة بإلقاء ثقلهم وراء قضية ما.

2/ وضـع المعايير: ويتمثل أحد الأدوار الهامة لشبكات السياسات العامة العالمية في وضـع مبادئ توجيهية للقانون غير الملزم وغيرها من الصكوك القانونية غير الملزمة. وفي حين أن المعاهدات كثيرا ما توفر إطارا للتعاون الدولي في ميدان معين من ميادين السـياسـة العامة، فإن مؤتمرات الأطراف وغيرها من منتديات المفاوضات الدولية ليست مناسبة لصياغة استجابات سريعة في مجال السياسة العامة بشأن القضايا الملحة. يمكن للشبكات أن تساعد الأطراف المتأثرة أو ممثليها على التوصل إلى حلول وسط يمكن بعد ذلك صبها في اتفاقيات أو معايير قانونية غير ملزمة.

3/ تعزيز الفعالية المؤسسية: من خلال معالجة أوجه القصور التشاركية، تستطيع شبكات السياسة العامة العالمية أن تسهل بناء المؤسسات، وزيادة فعاليتها، وتوسيع قاعدة ناخبيها. وخلال مرحلة بناء المؤسـسـات، يمكن للشـبكات المتعددة القطاعات أن تسـاعد في رفع مسـتوى الوعي بالقضـايا وجمع الدعم السياسـي والمالي، وبالتالي فإن المشـاركة المؤسـسـية لأصـحاب المصـلحة المتعددين يمكن أن تضمن الشفافية، وتشجع المرونة، وتسمح بالقدرة على التكيف مع التغيير.

4/ تشـكيل بعض شـبكات السـياسـات العامة العالمية لغرض محدد هو ترجمة نتائج المفاوضـات الحكومية الدولية إلى إجراءات ملموسة.

❖ **أمثلة شبكات السياسة العامة العالمية:**

1/ الأمم المتحدة ومؤسساتها التابعة.
2/ الاتحاد الأوروبي ومؤسساته.
3/ منظمة التجارة العالمية.
4/ جامعة الدول العربية.
5/ منظمة الصحة العالمية